***Dirasat*: Human and Social Sciences, Volume 53, No. 3, 2026, 8642**

Deanship of Scientific Research

Strengthening the Foundations of Political Awareness of Iraqi Women in Light of the Sustainable Development Goals for the Period (2003-2024)

Zahraa Mousa Jaber*

College of Agricultural Engineering Sciences, University of Baghdad, Baghdad, Iraq

Received: 4/8/2024
Revised: 2/9/2024
Accepted: 23/10/2024
Published online: 1/10/2025

* *Corresponding author:*
zahraa.m@coagri.uobaghdad.edu.iq

Citation: Jaber, Z. M. (2025). Strengthening the Foundations of Political Awareness of Iraqi Women in Light of the Sustainable Development Goals for the Period (2003-2024). *Dirasat: Human and Social Sciences*, *53*(3), 8642. https://doi.org/10.35516/Hum.2025.8642

© 2026 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

Objectives: The study aimed to highlight the rights and duties guaranteed to Iraqi women under the 2005 Iraqi Constitution and how they are practiced. Additionally, it sought to examine the presence of women in various decision-making positions and identify the gender gaps in society that hinder women's participation in political life.

Method: The study employed a descriptive-analytical approach to explore and analyze key indicators for enhancing the political awareness of Iraqi women in line with the Sustainable Development Goals. It also adopted a legal approach to clarify the main constitutional and legal texts related to women's political rights, as provided by Iraq's valid constitutions and electoral laws.

Results: The study concluded that enhancing Iraqi women's political awareness is a crucial element in achieving the Sustainable Development Goals. The literature showed a close and interrelated relationship between the level of political awareness among Iraqi women and their active participation in political life, which contributes to strengthening their ability to positively influence public policy-making and support sustainable development.

Conclusion: Strengthening the foundations of political awareness among Iraqi women contributes to creating a sustainable change in the lives of Iraqi women. Women's effective participation in the political process enhances society's ability to achieve the Sustainable Development Goals, ensuring balanced and sustainable growth that leads to prosperity for all.

Keywords: Political awareness; women; political empowerment; Iraq; sustainable development

تعزيز مرتكزات الوعي السياسي للمرأة العراقية في ظل أهداف التنمية المستدامة للمدة (2003-2024)

زهراء موسى جابر*

كلية علوم الهندسة الزراعية، جامعة بغداد، بغداد، العراق

ملخّص

الأهداف: هدفت الدراسة لبيان الحقوق والواجبات التي كفلها الدستور العراقي لعام 2005م للمرأة العراقية، وكيفية ممارستها، فضلاً عن رصد مدى تواجد النساء في مواقع صنع القرار المختلفة، وتحديد الفجوات النوعية القائمة في المجتمع التي تعيق مشاركة المرأة في الواقع السياسي.

المنهجية: اتخذت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وسيلة لدراسة وتحليل كيفية الوصول لأهم مؤشرات تعزيز مرتكزات الوعي السياسي للمرأة العراقية في ظل أهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن المنهج القانوني لبيان أهم النصوص الدستورية، والقانونية المتعلقة بالحقوق السياسية للمرأة التي اعتمدها العراق في دساتيره النافذة، والقوانين الانتخابية.

النتائج: توصلت الدراسة إلى أن تعزيز الوعي السياسي للمرأة العراقية يمثل عنصراً أساسياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فقد أظهرت الأدبيات على أن هناك علاقة وثيقة وترابطية بين مستوى الوعي السياسي للمرأة العراقية ومشاركتها الفاعلة في الحياة السياسية، مما يسهم في تعزيز قدرتهن على التأثير بشكل إيجابي على صياغة السياسات العامة ودعم التنمية المستدامة.

الخلاصة: إن تعزيز مرتكزات الوعي السياسي للمرأة العراقية يسهم في إحداث تغيير مستدام في حياة النساء العراقيات، فمشاركة المرأة الفعالة في العملية السياسية تعزز من قدرة المجتمع على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مما يضمن نمواً متوازناً ومستداماً يحقق الرخاء للجميع.

الكلمات المفتاحية: الوعي السياسي، المرأة، التمكين السياسي، العراق، التنمية المستدامة.

المقدمة:

يتطلب الاندماج في الواقع السياسي درجة عالية من الوعي السياسي الذي يعمل على تطوير المدركات السياسية للتفاعل مع مشكلات المجتمع السياسي الكلي؛ فوعي الفرد بذاته، وبالبيئة الاجتماعية المحيطة به يزداد وضوحاً كلما انغمس في مشكلات المجتمع العامة، فالوعي يشكل اللبنة الأولى من مراحل المشاركة السياسية التي تتدرج من الاهتمام السياسي لغاية المطالب السياسية، فارتفاع مستوى وعي المجتمع بأبعاد الظروف الاجتماعية والسياسية من المتطلبات الأساسية للمشاركة الفعالة في الانتخابات. وبما أن المرأة جزء أساسي وفعال في المجتمع يرتبط وعيها السياسي بالواقع الثقافي لمجتمعها، فزيادة أو قلة وعيها السياسي يتوقف على منظومة التقاليد الموروثة التي تترك تأثيرها على وعي ودور المرأة في هذا الشأن. وعند النظر إلى دورها الذي تقوم به في هذا المجال فيستوجب أن يكون ضمن إطار التنمية المستدامة التي سعت اجندتها إلى التركيز بشكل أساسي على إبراز قضية المساواة ما بين الجنسين، وإلقاء الضوء على واقع المرأة، والوقوف على الفجوات التي تعتريها داخل المجتمعات والعمل على تقليصها.

ففي العراق فعلى الرغم من إيلاء الحكومات العراقية اهتماماً بمسألة تمكين المرأة عبر التدابير الدستورية والقانونية، إلا أن الواقع يظهر عكس ذلك؛ لوجود تحديات ومعوقات سياسية واجتماعية واقتصادية حالت دون مشاركتها الفعلية التي هي بحاجة الى تعديلات كثيرة للنهوض بواقع المرأة العراقية أهمها تلك المرتبطة بالاعتبارات الدينية والعادات والتقاليد المترسخة في أوساط المجتمع العراقي المناهضة لثقافة المساواة مع الرجال. لذا تسعى الدراسة إلى تعزيز إدراك المرأة لحقوقها لاسيما السياسية، إذ أن للدور النسوي أهمية في بناء الوطن الذي يتطلب منا النهوض الجاد بواقع المرأة صوب تحقيق ذاتها، وتمكينها من المشاركة الفعالة في الشأن العام السياسي والاجتماعي على أساس نظرة معرفية وثقافية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في بيان مدى الدور الذي يمكن أن تؤديه المرأة العراقية عند تعزيز مرتكزات الوعي السياسي لديها، الذي يمكن أن يسهم في تعزيز قدرتها على تعيين مواطن الضعف والقوة، وبموجبه تكون مؤهلة لمعرفة واجباتها، وحقوقها التي يكفلها القانون، وكيفية ممارستها، والانخراط في العمل السياسي عبر التنظيمات، والتجمعات السياسية.

هدف الدراسة:

ترتبط أهداف الدراسة بأهداف التنمية المستدامة التي تركز على المساواة بين الجنسين، والحد من عدمها، والتعليم الجيد، والعدل، لذا سعت الدراسة لتحقيق النقاط التي ستذكر على النحو الآتي:

1. زيادة الوعي السياسي لدى المرأة العراقية، ودفعها للولوج في عالم السياسة.
2. بيان الحقوق والواجبات التي يكفلها الدستور العراقي لعام 2005 للمرأة وكيفية ممارستها.
3. رصد مدى تواجد النساء في مواقع صنع القرار المختلفة.
4. تحديد الفجوات النوعية القائمة في المجتمع التي تعيق مشاركة المرأة في الواقع السياسي.
5. تعزيز البيئة الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية المؤاتية لتمكين المرأة العراقية.

إشكالية الدراسة:

ظهرت الحاجة لمعرفة مدى إمكانية تعزيز مرتكزات الوعي السياسي للمرأة العراقية في ظل أهداف التنمية المستدامة؛ لكون زيادة الوعي السياسي للمرأة يمثل البداية الحقيقية لتطور قدرات المرأة، وتمكينها والنهوض بواقعها لتكون مشاركة، وفعالة في المجتمع. وعليه تبني إشكالية الدراسة على طرح تساؤل رئيس، يرتكز على الاستفهام عن مديات تعزيز مرتكزات الوعي السياسي للمرأة العراقية في ظل اهداف التنمية المستدامة، ومن هذا التساؤل تخرج أسئلة فرعية الإجابة عنها أعانت على فهم الكثير مما يعد إشكالات لابد البحث فيها، ومن هذه الأسئلة:

1. ما البعد المفاهيمي لمفهومي الوعي السياسي والتنمية المستدامة؟
2. ما مرتكزات الوعي السياسي للمرأة العراقية؟
3. ما مؤشرات تعزيز مرتكزات الوعي السياسي للمرأة العراقية في ظل أهداف التنمية المستدامة؟

فرضية الدراسة:

يمثل الوعي السياسي انعكاساً واضحاً للظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة في المجتمع؛ لكونه يرتبط بالعمل السياسي وطبيعة المجتمع، وعليه؛ فأن تعزيز مرتكزات الوعي السياسي للمرأة العراقية في ظل أهداف التنمية المستدامة يمكن أن يسهم بالدفعِ بها نحو المشاركة السياسية مما يعمل على زيادة إدراكها للواقع السياسي في مجتمعها، والتعرف إلى ما ينبغي دعمه أو تغييره في هذا الواقع.

منهجية الدراسة:

اتخذت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وسيلة لدراسة وتحليل كيفية الوصول لأهم مؤشرات تعزيز مرتكزات الوعي السياسي للمرأة العراقية في ظل اهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن المنهج القانوني لبيان أهم النصوص الدستورية، والقانونية المتعلقة بالحقوق السياسية للمرأة التي اعتمدها العراق في دساتيره النافذة والقوانين الانتخابية.

حدود الدراسة:

1. الحدود الزمانية: امتدت مدة الدراسة مابين عام 2003م ولغاية 2024م.
2. الحدود الزمانية: دراسة حالة العراق.

الدراسات السابقة:

1. دراسة دكتور باسم كريم سويدان (2018) بعنوان "تمكين المرأة سياسياً في الديمقراطيات الناشئة- المرأة العراقية نموذجاً": هدفت الدراسة التعرف إلى التمكين السياسي للمرأة العراقية، إذ استطاعت الاخيرة بعد عام 2003 تحقيق بعض الإنجازات في مجال حصولها على حقوقها السياسية منها قرار نظام الكوتا في الدستور العراقي لعام 2005، وتوصلت الدراسة إلى أن أوضاع المرأة العراقية ما زالت غير مرضية، فهي تتعرض لشتى أنواع التمييز في مجالات الحياة، كما أنَّ تفعيل دور المرأة وتمكينها سياسياً يتطلب وضع سياسات وبرامج تساعدها في الوصول الى مواقع السلطة وصنع القرار.
2. دراسة مصطفى الناجي (2019) بعنوان "التمكين السياسي للمرأة – مفاهيم ومعوقات ومزايا "حالة العراق": هدفت الدراسة التعرف إلى واقع التمكين السياسي للمرأة العراقية، وتحديد حجم التمثيل النيابي للنائبات في مجلس النواب العراقي للدورات الانتخابية للأعوام (2006-2010-2014)، وكيفية توزيع النائبات في اللجان البرلمانية، ومعرفة معوقات التمكين السياسي، وتوصل الباحث إلى أنَّه غالبا ما ينظر الى النساء العاملات في السياسية من حول العالم بأنهن أكثر صدقا وتجاوبا مقارنة بأقرانهن من الرجال.
3. دراسة "Batool H. Alwan, Sana K. Qati, and Inass A. Ali" (2021) بعنوان "Iraqi Women's Leadership and State-Building " هدفت الدراسة إلى تحليل دور المرأة العراقية في عملية بناء الدولة العراقية بعد عام 2003م، مع التركيز على القيادة النسائية، وإسهامها في تحقيق الاستقرار، وحل النزاعات في ظل الأوضاع السياسية غير المستقرة، موضحة أن نظام الكوتا لم يحقق تمثيلاً كافياً للنساءِ في المناصبِ القيادية، وخلصت لضرورة تعزيز تمكين المرأة في السياسة، ورفع الوعي بأهمية دورها في بناء الدولة وتحقيق السلام.
4. دراسة عمار سعدون سلمان (2022) بعنوان" الدور التنموي للمرأة في ظل التحديات الامنية والاقتصادية والاجتماعية: العراق بعد عام 2003م أنموذجا": هدفت الدراسة الى تحديد التحديات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه العالم العربي بعد عام 2006م، وتسلط الضوء على المرتكزات الفعالة في تعزيز الدور التنموي للمرأة العراقية، والوقوف على التداعيات التي خلفتها التحديات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية على واقع حقوق المرأة في التنمية.
5. دراسة حمد جاسم محمد الخزرجي (2023) بعنوان" المرأة العراقية بعد عام 2003م الفرص والتحديات": تهدف الدراسة الى بيان اهمية المشاركة السياسية للمرأة التي ترتبط بالبناء الاجتماعي الذي قد يكون محفزاً لها وعائقاً أمامها، إذ تعد المشاركة السياسية للمرأة في العملية السياسية وإدارة شؤون المجتمع المدني من المؤشرات الدالة على تطوير المجتمع وديمقراطية نظام الحكم.

ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة:

تمتاز دراستنا عن الدراسات السابقة بتناولها لواقع ومرتكزات الوعي السياسي للمرأة العراقية في ظل أهداف التنمية المستدامة الذي يؤهلها للولوج في العملية السياسية، مما يدفعها الى تعيين مراكز الضعف والقوة في الواقع السياسي الذي تكون بموجبه مؤهلة لمعرفة واجباتها وحقوقها التي يكفلها القانون، وكيفية ممارستها للانخراط في العمل السياسي.

اولاً: البعد المفاهيمي لمفهومي الوعي السياسي والتنمية المستدامة

1. مفهوم الوعي السياسي:

يقصد بالوعي لغوياً: "الحفظ، الفهم، الاستيعاب، والإدراك، وعلى الحديث: حفظه وقبله، وعلى الأمر: أدركه على حقيقته، وهو الفعل الظاهر أو الشعور الظاهر على عكس (اللاوعي) بمعنى العقل الباطن أو الشعور الباطن؛ أي يعني سلامة الفهم والإدراك، أي إدراك الفرد لنفسه وللبيئة المحيطة به، وهو يمثل المركز الرئيس لفكرِ وسلوك الفرد؛ لذا فهو مقصد كل من يريد التغيير والتطوير في السلوك الإنساني وكان مقصد أنبياء الله ورسله ومن أرادوا الإصلاح من بعدهم. والوعي بصفة عامة هو حالة ذهنية تتمثل في إدراك الإنسان للعالم من حوله على نحو عقلي ووجداني" (معلوف 2007، 907).

أما في الاصطلاح: "يشير مفهوم الوعي الى استعمال الفرد للعقل بشكل بناء، وسليم لتكوين تصورات وبناء أحكام، أي الادراك العقلي للتجارب والمتغيرات المحيطة به؛ ليصبح له القدرة على تكوين موقف محدد اتجاه الواقع الذي يعيشه، وبهذا المعنى فهو عكس الغفلة التي تعني السلبية في التعامل مع الواقع بعيداً عن استعمال العقل والمنطق في تبني المواقف، والغفلة هنا قد تكون ناتجه عن التخلف، التعصب، الأمية، أو القهر". "كما يشير إلى أن

امتلاك الإنسان للعلوم والثقافة، والمركز الاجتماعي والسياسي لا يمثل الجانب الأساس من هذا المفهوم، وإنما لابد أن يقترن كل ذلك بأخلاقيات وقيم سامية وذوق وحسن اختيار ومعرفة عميقة لمعنى الجمال لأن اغفال هذه المعاني يعني الغاء لجانب مهم في الإدراك العقلي للمتغيرات المحيطة" (الاسود 1990، 417). اما في الجانب السياسي "فيعبر الوعي عن رؤية الأفراد للنظام السياسي القائم والعمليات السياسية والممثلين السياسيين، وأهداف وبرامج التنظيمات والأحزاب السياسية ومواقفهم منها، أي بمعنى ما يوجد لدى الفرد من معارف سياسية بالقضايا والمؤسسات والقيادات السياسية على المستوى المحلي والدولي" (حجازي 2007، 218). وكذلك هو: مجموعة من القيم والاتجاهات والمبادئ السياسية التي تتيح للفرد أن يشارك مشاركة فعالة في أوضاع مجتمعه ومشكلاته، يحللها ويحكم عليها، ويحدد موقفه منها ويدفعه إلى التحرك من أجل تطويرها وتغييرها (اللقاني و الجمل 1996، 304).

كما ذهب بعض الباحثين الاجتماعيين والسياسيين إلى تعريف الوعي السياسي بأنه "العملية التي يستطيع الإنسان عن طريقها معرفة العالم وتغيراته، ودوره في العملية السياسية، ومشاركته بالتصويت في الانتخابات واتجاهاته السياسية، وانتمائه للأحزاب، وكيفية الاعتماد على كل هذه المتغيرات في تقويم الواقع السياسي لمجتمعهِ، والتعرف إلى ما ينبغي دعمه أو تغييره في هذا الواقع (الفردي 2010، 63). ويعرف أيضاً بأنه "معرفة المواطن لحقوقه السياسية وواجباته، وما يجري حوله من أحداث ووقائع لرفع الوعي السياسي إي بمعنى محاولة لأشراك المواطن بالعملية السياسية، وتأهيله لأداء دوره السياسي، وتعريفه بالواقع السياسي من حوله (ابراهيم و الطائي 2012، 122) (احمد و ابو القاسم 2017، 153). ومن جانب اخر يرى بعض الباحثين أن "الفكر هو أساس كل وعي سياسي الذي تكون أهم نتائجه الثقافة؛ بمعنى أن الفكر سينتج منه ثقافة معينة، وهذه الثقافة هي التي سوف تُشكل الوعي السياسي الذي سيسود في مجتمع ما؛ بمعنى آخر أن الثقافة لا تُولد من فراغ انما هي تعبير عن مجموعة من الأفكار والقيم والأشكال والهياكل السياسية المختلفة، وأن وجود الوعي السياسي، أو انعدامه هو نتيجة مباشرة لوجود هذه الثقافة، ونوع الأفكار والقيم الموجودة بها (احمد و ابو القاسم 2017، 153). فالوعي السياسي يختلف باختلاف النظام السياسي من مجتمع لآخر فمثلاً في النظام الاشتراكي يرتكز على الجانب الاقتصادي، بينما يرتكز في النظام الرأسمالي على حرية الرأي والاهتمام بالعمل، وما يخدم البشرية، في حين ارتبط في المجتمع الإسلامي بما يحث عليه الدين من تطبيق المفاهيم السياسية كالشورى والحرية والمساواة والعدل. وعلى كل حال ما يزال هناك اختلاف حول حالة الوعي السياسي، إذ يوجد جدل وصراع حول تفعيل الكثير من المفاهيم مثل الديمقراطية والحرية والعدالة والمساواة بشكل يُرضي شعوب العالم أجمع بعيداً عن الأنظمة السياسية أو النخبة المستبدة (البراوي 2006، 23). فعلى الرغم من ذلك الاختلاف يوجد شبه اتفاق على أهمية الوعي السياسي في بناء المجتمع واستقراره، و تأثيره على مدى الانتماء الوطني للأفراد (الحورش 2012، 28)؛ وعليه يعد الوعي السياسي من الركائز الأساسية لبناء المجتمع والنهوض به، إذ يُمثل أهم مظاهر الرُقي والتقدم في المجتمع عامة؛ وتكمن أهميته فيما يأتي (صالح و حسين 2023، 250):

أ. يعزز الديمقراطية لدى الفرد في التحول الديمقراطي، والاستقرار السياسي والاجتماعي للمجتمع.
ب. يعد أداة لتحصين الفرد والمجتمع من الشائعات والتيارات السلبية في المجتمع المحلي والدولي.
ج. يعزز الانتماء الاجتماعي، والمواطنة المسؤولة.
د. يساعد في تكوين الفرد المفكر الذي يمكن اعتماده في مواجهة التحديات السياسية التي تواجه أفراد المجتمع.

كما يحدد الوعي السياسي درجة رقي المجتمع وتطوره وفقاً لنوعه؛ لذا فلابد من عرضها، كمحاولة للفهم والتفريق بين تلك الأنواع (بكاره 2000، 21) (الحسيني 2017، 51) التي يمكن اجمالها على النحو الاتي:

أ. الوعي السياسي الفردي/ والجماعي
ب. الوعي السياسي المجرد/والعملي
ج. الوعي السياسي الحقيقي/ والزائف
د. الوعي السياسي المشارك/ والتابع

2. مفهوم التنمية المستدامة

"ظهر مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة في العام 1980م، في تقرير اللجنة الدولية للبيئة والتنمية بعنوان (مستقبلنا المشترك)، إذ استحوذ هذا المفهوم على الاهتمام العالمي في قمة الارض (مؤتمر الامم المتحدة الثاني للبيئة) في ريو دي جانيرو بالبرازيل في العام ١٩٩٢م، فقد انبثقت عن هذا المؤتمر لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (UNCSD) التي كلفت بمهمة اصدار دليل دوري لمؤشرات التنمية المستدامة (السعدي 2016، 17)". "ونتيجةٌ لشيوع استعمالها تعددت مفاهيم التنمية في الآونة الأخيرة سواء كان من جانب الدول المتقدمة، أو من جانب الدول النامية" (حبيب 2016، 585) (Ciegis and others, 2009)، "فالتَنمية اليوم لم تعد أرقام ومؤشّرات اقتصاديّة إنَّما تغيّرات اجتماعيّة، وترسيخ للمفاهيم والقيّم الصحيحة، ومشاركة الإفراد في صنع القرارات، فضلاً عن بيئة خالية من عوامل التلوث وكذلك نشر التعليم، وتبني المعرفة من أجل مواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي (اللجنة العالمية للبيئة والتنمية 1989، 83)". فقد عرفت في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتَنمية على إنّها: "تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرةِ الأجيال المقبلة بتلبية حاجياتهم (اللجنة العالمية للبيئة والتنمية 1989، 83)"، وعرفت على أنها: "تنمية حقيقية مستمرة ومتواصلة

هدفها وغايتها الإنسان تؤكد على التوازن بين البيئة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بما يسهم فى تنمية الموارد الطبيعية، وتمكين وتنمية الموارد البشرية، وإحداث تحولات فى القاعدة الصناعية والتقنية على أساس علمي مخطط وفق استراتيجية محددة لتلبية احتياجات الحاضر، والمستقبل على أساس من المشاركة المجتمعية مع الإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات (م. علي 2012، 229-230)"، كما عرفت بإنها: "تنمية توفق بين التنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية، فتنشأ دائرة صالحة بين هذه الأقطاب الثلاثة فعالة من الناحية الاقتصادية، عادلة من الناحية الاجتماعية ممكنة من الناحية البيئية، وتحترم الموارد الطبيعية والنظم البيئية وتدعم الحياة على الأرض، كما تضمن الناحية الاقتصادية دون نسيان الهدف الاجتماعي الذي يتجلى بمكافحةِ الفقر والبطالة وعدم المساواة، والبحث عن العدالة (زنط و عثمان 2006، 157-158)"، فهي "تنمية لخدمة الأجيال الحالية بشكل لا يضر أو يمس بمصالح الأجيال القادمة؛ بمعنى ترك المصادر المتوافرة الآن للأجيال القادمة بالوضع نفسه الذي هي عليه أو أفضل (دعبس 2005، 315)". فهي تستند على أربعة عناصر أساسية (المعموري 2016، 35) (محمد، داود و خضير 2015، 346-356):

أ. الإنتاجية (قدرة الإنسان على الإنتاج).

ب. المساواة (تكافؤ الفرص دون تميز).

ج. الاستدامة (عدم إلحاق الضرر بالأجيال اللاحقة) سواء بسبب استنزاف الموارد الطبيعية، تلويث البيئة، أو بسبب الديون العامة التي تتحمل عبئها الأجيال بسبب عدم الاكتراث بتنمية الموارد البشرية، مما يخلق ظروفاً صعبة في المستقبل نتيجة خيارات الحاضر.

د. التمكين (التنمية تتم بالناس وليس من أجلهم فقط)، أي (الناس الفاعلون) لذلك، فإن التنمية تعزز قدرة الإنسان على تحقيق ذاته، فيصبح هدفاً ووسيلة في آن واحد.

فضلاً عن ذلك فأنها تركز على ثلاث أبعاد أساسية هي: البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي، ويلحظ أن هذه الأبعاد لابد أن تكون متداخلة ومترابطة ومتكاملة، التي نذكرها على النحو الآتي (كافي 2017، 73) (سردار 2015، 34-36):

أ. البعد الاقتصادي: ينطوي البعد الاقتصادي على مجموعة من المواضيع المهمة التي يجب أن تأخذ بنظر الاعتبار، لعل أهمها: حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية، ومسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته، وتبعية البلدان النامية، والمساواة في توزيع الموارد، والإنفاق العسكري، والتفاوت في الدخول.

ب. البعد الاجتماعي: يتضمن هذا البعد مجموعة من الموضوعات التي تشمل: المساواة في التوزيع، والمشاركة الشعبية، والتنوع الثقافي، ونمو وتوزيع السكان، والصحة والتعليم ومحاربة البطالة.

ج. البعد البيئي: يتضمن البعد البيئي عناصر مهمة، منها: الطاقة، التنوع البيولوجي، الصناعة النظيفة، والقدرة على التكيف.

ثانياً: مرتكزات الوعي السياسي للمرأة العر اقية

يبنى الوعي السياسي للمرأة العراقية على مجموعة متعددة من المرتكزات التي سيجرى التطرق إليها على النحو الآتي:

1. المرتكز الاجتماعي والثقافي:

يرتبط الوعي السياسي للمرأة العراقية بالواقع الاجتماعي والثقافي السائد، وبتراكماته الموروثة التي تؤسس نظرة المجتمع للمرأة، فوفقاً لنظريات التنشئة الاجتماعية والسياسية تمثل الأسرة اللبنة الأولى التي تتشكل فيها أنماط سلوك الفرد وقيمه ودوره في المجتمع عن طريق التربية والتثقيف (شرابي 1993، 50). وعليه سوف نتناول اهم المرتكزات الاجتماعية والثقافية لتعزيز الوعي السياسي للمرأة العراقية، على النحو الاتي:

أ. الإرادة الذاتية للمرأة ذاتها:

تتمثل في مستوى القناعة والمعرفة لدى المرأة العراقية بأهم حقوقها ومدى حريتها باتخاذ القرار منذ الطفولة (أبصير و بوفراس بلا تاريخ، 47-54)، فعلى الرغم من اتفاق الباحثين الاجتماعيين والسياسيين على ارتباط الوعي السياسي للمرأة بعوامل اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية، إلا أن هناك عوامل شخصية لدى المرأة وتصوراتها حول قدراتها وأدوارها تحول دون استفادتها من الفرص المتاحة لها للمشاركة الرسمية، واكتساب الأدوار القيادية؛ لأنه وعلى الرغم مما إتاحته التشريعات، والقوانين من فرص للمشاركة، إلا أن المرأة لم تستفد منها على قدر توفرها ما يؤكد على فكرة التمكين والمساعدة الذاتية للحصول على تلك الفرص التي ترتبط بالمرأة نفسها، وتتضمن هذه العوامل ضعف قدرة المرأة على تنظيم الوقت، والخوف من الفشل (العثمان 2006، 11-32) (أحمد 2012، 110-135)، فضلاً عن الخوف من تحمل المسؤوليات الاجتماعية، وعدولهن عن القيام بمهام تتطلب الخروج من البيت والبقاء خارجه مدة طويلة، وعدم الرغبة في الانضمام إلى المؤسسات الاجتماعية (خشيم 2010، 217-221) (المشهداني 2012، 258-265). كما ان غياب التطوع للعمل السياسي النابع من ذاتها يمكن ان يعيق اندماجها في العمل السياسي، فالمرأة قلما تتزعم الساحة العامة، لتتجنب في الغالب تعريض نفسها وعائلتها مشاق المخاطرة، مما ينعكس على ضعف مشاركتها سياسياً، والذي يختلف حسب الظروف المجتمعية والسياسية والثقافية التي تعيشها (سويدان 2018، 31).

ب. الثقافة الاجتماعية السائدة:

تتمثل بالعادات والتقاليد والسلوك المتوارث الذي يخضع لمفاعيلها السواد الأعظم من المجتمع، فالثقافات السائدة بالمجتمع تتفاوت في تحديدها للأدوار الجندرية التي يقبلها المجتمع للمرأة والرجل، فهي التي تُسهم في زيادةِ الوعي السياسي للمرأة، او تعمل على اضعافه عبر وضع الرجل في مواقع السلطة وصنع القرار، والمرأة في حالة المتلقي الذي يكون عبر سلوك تفرزه التنشئة الاجتماعية القائمة بـ: التربية الاسرية في المنزل، المناهج التربوية المدرسية، وبعض القوانيين العرفية (الدين 2006، 103-104). ففي المجتمع العراقي اثرت الثقافة الاجتماعية السائدة بشكل ملحوظ على الوعي السياسي للمرأة لكن هذا التأثير كان متبايناً ومعقداً نتيجة لتداخل مجموعة عوامل تاريخية وسياسية واجتماعية متمثلة بـ: تحكم العادة والتقيد بالسلوك لا القانون، انتقال السلوك من جيل إلى آخر، تحديد المكانة الاجتماعية للفرد وفقاً لنوع جنسه عند الولادة أكثر مما تحدده الكفاءة، مما كون نظاماً من العلاقات اتصف بالسيطرة والرضوخ، وعرقل عملية التغير عبر سد السبيل قبالة ظهور قوى الرفض، وهذا الوضع يعارض الهدف من عملية التحديث والتنمية للنهوض بحياة المجتمع والانتقال بها من حالتها الجامدة بتقاليدها وعاداتها، إلى حالة أكثر ديناميكية ومرونة تستطيع التفاعل والاستيعاب لكل ما هو جديد ونافع للمجتمع كافة (وبستر 1989، 116).

وفي هذا السياق رأى الدكتور (علي الوردي) أن المرأة العراقية بوجه عام تعاني التناشز الاجتماعي أكثر مما يعاني الرجل، لكون القيم الاجتماعية التي تحيط بالمرأة هي أكثر تشدداً من القيم المحيطة بالرجل، فعلى الرغم من أن المرأة العراقية اخذ وضعها بالتغير تدريجياً منذ بداية تشكيل الدولة العراقية عبر دخولها المدارس للتعلم، ودخولها المجال الوظيفي للعمل، إلا أن هذا التغيير لم يصحبه تغيير في القيم والتقاليد التي تخص المرأة (الوردي 2011، 171-172). فمن طبيعة التغير الاجتماعي لا يحدث على وتيرة واحدة في نواحي المجتمع كافة، فالعادات، والمعتقدات، والتقاليد، والقيم يكون تغييرها بطيئاً، بمعنى أن المرأة العراقية تقف بين تيارين متعارضين: فتيار الحضارة الحديثة يدفع بها نحو الأمام، في حين تيار القيم القديمة يجرها إلى الخلف (احمد و مثنى 2011، 68).

ج. المستوى التعليمي والثقافي:

يمثل التعليم أحد المرتكزات الأساسية في تعزيز وعي المرأة، وامتلاكها القوة، والقابلية للتأثير، والشعور بالذات، والمشاركة، والاختيار الحر (العساف و سعد 2013، 80)، إذ يلحظ وجود علاقة طردية ما بين الوعي السياسي للمرأة والتعليم، لأنه يدفعها نحو معرفة ذاتها، وإمكانياتها، وشعورها بإنسانيتها، مما ينمي وعيها وتحررها الفكري، فعناصر تمكين المرأة الأساسية مثل المساهمة في العمل السياسي والاجتماعي، والدخول الواسع في مجال التوظيف والعمل، وغيرها، يتوقف تحقيقها على تعليم المرأة، وإنّ عدم امتلاك المرأة لناصية التعليم يحجم من فرصها في المشاركة السياسية والاقتصادية أو يحول دون ذلك (بلول 2009، 661-662). في حين يتمثل المستوى الثقافي للمرأة بطريقة تعبيرها عن أسلوب عملها السياسي، وكيفية تعاملها مع واقعها الاجتماعي والثقافي والسياسي (مهدي 2022، 174-175)، فإذا نظرنا إلى ثقافة المرأة السياسية في مجتمعنا نجد أنه ينطبق عليها ما تحدث عنه كل من (الموند وفيربا) فيما أسموه بالثقافة الطبقية أو المحلية الذي يتسم فيه الفرد بقلة المعلومات، وطبيعة المدارك الفكرية الخاصة بمجتمعه، وعدم وضوح الوعي بأمور السياسة (Fompson and and other 1990, 85)، نتيجة لانشغالها بمشكلات الحياة اليومية التي تعتريها، فتكون شريحة من الذين يمتازون بقلة الاهتمام السياسي، ولا يمتلكون وعياً به، فتسقط فريسة للتغرب، فهي تشعر باغتراب إزاء وعيها بأن المكتسبات السياسية التي حصلت عليها هي مجرد مكتسبات شكلية (الناجي 2019، 10).

2. المرتكز الاقتصادي:

يؤدي المرتكز الاقتصادي دوراً حيوياً في تعزيز الوعي السياسي للمرأة العراقية بوصفة مدخلاً يسمح لها بحرية الاختيار في تحقيق ذاتها الذي يجب ان تضمنه لها التشريعات والقوانين الوطنية في إطار مشروع تنموي وطني متكامل يضمن المساواة والعدالة الاجتماعية مما يؤمن التوظيف الأمثل للموارد البشرية، فمسألة إدماج المرأة في عملية التنمية وتحسين وضعها يمثل عنصراً حاسماً في أية استراتيجية تسعى إلى إشاعة الديمقراطية، وتجذير الحريات (احمد و مثنى 2011، 69)، مما ينمي لديها الثقة بالنفس والشعور بكيانها، فالمرأة المنخرطة بالنشاط الاقتصادي أكثر قدرة على المشاركة في اتخاذ القرار (مهدي 2022، 184). لذا يمثل المرتكز الاقتصادية في المجتمع من أهم مصادر القوة الاجتماعية والسياسية المتمثلة بالثروة، والعمل، والمركز الاجتماعي، والكفاءة العلمية، والخبرة، وغيرها، الذي بدوره يؤثر في المشاركة والسلوك السياسي للمرأة العراقية، وبموجب الدستور العراقي لعام 2005م، تتمتع المرأة بحقوق متساوية في العمل دون تمييز، وتجسد ذلك بصدور قانون العمل رقم 37 لعام2015م عندما اجاز لها حقوق اقتصادية مساوية للرجل، وضمان الخدمة، ومنع أي تميز بصدد عمل معين إذا كان مبنياً على أساس المؤهلات التي تقتضيها طبيعة هذا العمل، وحرية تأسيس النقابات والانتماء اليها، فعلى الرغم من مشاركة القوى العاملة النسائية منذ الستينيات والسبعينيات ما يزال هناك عناصر تقليدية معينة في المجتمع العراقي تحتفظ بافتراض أن النساء يعملن في المنزل والرجال يعملون خارجه، مما أثر في معدلات مشاركة المرأة العراقية في تنمية الاقتصاد (برنامج الامم المتحدة الانمائي في العراق 2012، 8) (سويدان 2018، 31).

3. المرتكز السياسي:

يمثل المرتكز السياسي محوراً اساسياً في تعزيز الوعي السياسي للمرأة العراقية، والدفع بها نحو الولوج للعمل السياسي، والمشاركة الفعالة فيه، إلا أنه يستند على جملة من الأمور والتي تم تقسيمها على النحو الاتي:

أ. طبيعة النظام السياسي السائد:

يؤدي النظام السياسي في أي بلد دوراً واسعاً في تشكيل وتوجيه الوعي السياسي لمواطنية بشكل عام، والمرأة بشكل خاص؛ ففي النظام السياسي العراقي تؤثر طبيعة النظام السياسي العراقي بشكل مباشر على قدرة النساء على المشاركة السياسية، ومدى وعيهن بحقوقهن، وفرصهن في هذا المجال؛ فعند تحول النظام السياسي العراقي بعد العام 2003م أحدث تغييرات كثيرة في المشهد السياسي والاجتماعي (Makki and Reem 2023, 9-10)، إذ أدى من الناحية العملية الى زيادة مشاركة المرأة العراقية في المجال السياسي وبمستويات مرتفعة جداً قياساً بسابقاتها قبل العام 2003م، إذ وصل التمثيل الى 33% من عدد مقاعد البرلمان؛ وهي أكبر نسبة حصلت عليها المرأة العراقية في تاريخ مشاركتها السياسية، وقد كانت هذه الزيادة نتيجة لإقرار النظام العراقي الجديد لمبدأ الكوتا الذي شكل اشارة دعم لتمكين المرأة، وتوسيع قاعدة مشاركتها (جمعية المحامين والقضاة الامريكيين 2006، 30)؛ إلا أن المحاصصة السياسية (في النظام السياسي العراقي) مثلت عاملاً معوقاً في وجه التمكين، فضلاً عن أن النمط الذكوري السائد في المستويات القيادية والأحزاب السياسية الذي عمل على اقصاء المرأة، و تقليص دورها لأيمانهم بعدم تمتعها بمؤهلات العمل السياسي لإتكالها على نظام الكوتا للوصول إلى مراكز صنع القرار، وليس على قدرتها الذاتية الأمر الذي قلل من فاعليتها، فلم تستطيع الوصول الى قيادة أي كتلة من الكتل الموجودة داخل البرلمان مما أسهم بالتفريط بحقوقها (سويدان 2018، 29-34).

ب. التمكين السياسي:

يُمثل التمكين السياسي أحد أدوات بناء الوعي السياسي عند المرأة، إذ تعد مسألة تطوير قدرات المرأة من الأساسيات التي تمكنها من احتلال مراكز اجتماعية مهمة، وأداء دور فعال في مجال اتخاذ القرار بما يمكن أن يضعها ضمن فئة الفاعلين الحقيقيين، والمساهمين في الأنشطة التي تقود إلى مراكز صنع القرار لاسيما في المؤسسة التشريعية (ا. علي، التمكين السياسي للمرأة واثره في التنمية المستدامة 2020، 260)، ويكون ذلك عبر جعلها ممتلكة للقوة والقدرة والإمكانيات من اجل ان تكون عنصراً فعالاً ومهماً في التعبير عن رأيها (بلول 2009، 95) (الامم المتحدة 2013، 7)، وعليه يعد التمكين السياسي هدفاً أساسياً لبناء الوعي السياسي للمرأة العراقية، وتفعيل مشاركتها في المعترك السياسي، إذ أنه كلما زادت المشاركة السياسية زادت حتمية وجود التمكين التي تتمتع به المرأة في ممارسة حقوقها السياسية (نزال 2006، 8) (جواد 2010، 215-216).

ج. الأحزاب السياسية:

تمثل الأحزاب السياسية الهيكل الأساسي الأكثر فاعلية لتعزيز الوعي السياسي للمرأة، وذلك عبر تسهيل مشاركتها في العمل السياسي، وانتخابها لمناصب سياسية، إذ تؤثر ممارسات الأحزاب السياسية، وسياساتها وقيمها تأثيراً عميقاً على المشاركة والتمثيل السياسي للمرأة، إذ تعمل على ترشح المرشحين في الانتخابات الوطنية والمحلية، وتمويل الحملات الانتخابية (Ballington, et al. 2012, 12-23)، بالتالي يكون تأثيرها قوياً على التمكين السياسي للمرأة العراقية، وفي الوقت ذاته تعود مشاركة المرأة بالنتائج الايجابية على الأحزاب السياسية عبر منحها وضع انتخابي أفضل والوصول إلى مجموعات جديدة من الناخبين، فتكون العلاقة طردية ما بين الاحزاب السياسية والتمكين السياسي للمرأة العراقية (الياس 2021، 298)، فالأحزاب تساعد في التعبير عن أهداف الجماعات وإبانتها ورعاية نشوء القيادة السياسية وتنمية قدراتها، واستحداث البدائل السياسية وتعزيزها، ومن هنا تكمن اهمية المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد العام 2003 بوجود الأحزاب السياسية، وايديولوجيتها، وبرامجها الخاصة التي تعبر عن دور المرأة، وسبل ضمان حقوقها، في ظل التحديات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية (جرادات 2006، 165).

د. منظمات المجتمع المدني:

تعزز منظمات المجتمع المدني من المبادئ الإيجابية، وتوجد قيادة صالحة يمكنها تحقيق اهداف إيجابية في المجتمع، اذ تعمل المنظمات على ايجاد القيادة الأمثل التي تتعرف على حياة افراد المجتمع، وكيفية معالجة المشاكل الأمر الذي يجعل القائد قادر على الإحساس بالمشكلة قبل حدوثها والوقاية منها، ويجري عبر تعزيز مبدأ خلق القيادات الجديدة ودمجها داخل المجتمع (ليلة 2013، 233) (مرعي 2022، 19-22).

هـ. متابعة الأوضاع العامة:

تُمثل وسيلة فعالة لاستحصال الوعي السياسي لكونها مورد يستسقى منه المعلومات والوقائع، فالمعلومة هي مادة الوعي ودونها لا معنى له، ففهم ترابط الاحداث يساعد على معرفة التأثيرات المتبادلة فيما بينها لتمييز السبب والمسبب، والفعل ورد الفعل، التي تجري عبر الاطلاع غير المباشر بقراءة الجرائد والدوريات والكتب السياسية ومتابعة الاخبار، والانترنيت، او عبر الاطلاع المباشر والمعايشة، وهذا نادر الحدوث، لذا لا بد لمن يريد تحصيل الوعي أن يتدرب على القراءة بين السطور، وعلى التمييز بين الخبر الموجه، والخبر الموضوعي، وهذا يحصل من كثرة المتابعة، والتركيز، والقراءة بتأنَّ، والاستفادة من المتخصصين، وأصحاب الخبرة (حماده 2005، 49-50).

ثالثاً: مؤشرات تعزيز مرتكزات الوعي السياسي للمرأة العر اقية في ظل أهداف التنمية المستدامة

ترتبط هذه المؤشرات بالتمكين السياسي للمرأة، وقدرتها على المشاركة الفعالة في النشاطات السياسية كافة، ويكون عبر وصولها الى مراكز اتخاذ القرار، وقدرتها على التأثير في الواقع المحيط بها، ويتحقق عبر توفر ضامن حكومي يتحقق عبر التشريعات القانونية، التي سنبينها على النحو الآتي:

1. المؤشرات التشريعية والقانونية لحقوق المرأة العر اقية السياسية

درجت الدساتير والقوانين العراقية المتعاقبة منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة على ذكر الحقوق والحريات الأساسية، التي تزايدت كماً، ونوعاً مع مرور الزمن تباعاً للحد من التميز، ولتمكين المرأة من استحصال حقوقها السياسية، فقد اختلفت الدساتير العراقية منذ نشأتها، وإلى وقتنا الحاضر في تضمين حقوق المرأة؛ التي ندرجها على النحو الاتي:

جدول رقم (1) المواد الدستورية الخاصة بحقوق المرأة بالدساتير العر اقية

الدساتير العر اقية	المواد الدستورية الخاصة بحقوق المرأة العر اقية
القانون الأساسي لعام 1925	لم تحض المرأة بالدور الكبير في هذا الدستور.
دستور العام 1958	لم يذكر المرأة صراحة، وإنما ذكرت كمواطنة في المادة (19) منه التي نصت على أن: "المواطنون سواسية أمام القانون في الحقوق والواجبات العامة، ولا يجوز التميز بينهم في ذلك، بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة".
دستور العام 1970	أقر مبدأ المساواة بين العراقيين أمام القانون دون التفريق بين أحد منهم بسبب الجنس أو العرق أو اللون، وفي المادة (30) فقرة (ب) منه إشارة إلى المرأة حينما نص على أن: "المساواة في تولي الوظائف العامة يكفلها القانون"؛ إذ منحت المرأة بذلك الحق في الوظائف العامة مساوية للرجل".
قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية لعام 2004	أكد هذا القانون في المادة (12) على أن: "العراقيون كافة متساوون في حقوقهم بصرف النظر عن الجنس أو الرأي أو المعتقد أو القومية، أو....."، كما جرى التأكيد على المساواة في نص المادة (1)/(ب) منه على أن: "الإشارة الى المذكر في ذلك القانون يشمل المؤنث أيضا"، وقد أكد هذا القانون على حقوق المرأة في التمكين السياسي عبر تأكيده على "تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع من أعضاء الجمعية الوطنية".
دستور العام 2005 الدائم	نصت المادة (49/رابعاً) منه على أن: "يستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع من عدد أعضاء مجلس النواب"، كما أقر مبدأ المساواة بين العراقيين في الحقوق السياسية والمدنية وتولي الوظائف العامة، إذ نصت المادة(20) منه على أن: "للمواطنين رجال ونساء حق المشاركة والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح".

يلحظ عبر الجدول أعلاه بأن قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية شكّل تطوراً في مجال اعتراف الدساتير العراقية بحقوق المرأة، كما وفّر في الوقت نفسة ضمانة مهمه تُعطى للنساء، وتؤكد على المساواة الفعلية التي يتضمنها ذلك القانون عبر منح المرأة حصة "كوتا" لتمثيلها في السلطة التشريعية التي ضمنت مشاركتها فعلياً في الحياة السياسية، وجاء دستور العراق الدائم لعام 2005م، والأنظمة والتشريعات الصادرة عن المفوضية المستقلة للانتخابات لتؤكد على ذلك النظام (جابر 2016، 42) (الطيار 2011، 137).

أما القوانين الانتخابية فقد التزمت بمبدأ الكوتا الذي نصت عليه المادة (49) من الدستور العراقي لعام 2005م، التي ندرجها على النحو الآتي (الجابر 2006) (سالم 2017، 286):

أ. المادة (11) من قانون الانتخابات رقم (16) لعام 2005م.

ب. المادة (13) من قانون انتخابات مجلس النواب رقم (45) لعام 2013م.

ج. المادة (14) و(16) من قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (9) لعام 2020م.

2. مؤشرات تعزيز تولي المرأة للأدوار القيادية ومشاركتها التامة على قدم المساواة في صنع القرار

ويكون عبر تولي المرأة مواقع قيادية، وعلى جميع مستويات صنع القرار التي تكفل لها تحقيق التوازن المطلوب لمشاركة فاعلة؛ وعليه سوف نتطرق الى الأدوار القيادية التي لعبتها المرأة العراقية، وعلى النحو الاتي:

أ. الدور القيادي للمرأة في السلطة التشريعية

شهد الدور القيادي للمرأة العراقية بعد العام 2003م تطوراً ملحوظاً في الحياة السياسية؛ إذ أدى اعتماد نظام الكوتا في الانتخابات العراقية المتعاقبة إلى عملية توسيع نطاق مشاركتها في الحياة السياسية، وذلك عبر التقدم للترشيح للانتخابات النيابية، والمحلية، وتتولي الوظائف العامة لإدارة

الشؤون التي تخص المجتمع (هاشم و سعدون 2019، 171-172). وفي الجدول أدناه إحصائية توضح نسبة تمثيل النساء في البرلمان العراقي بعد العام 2003م ولغاية انتخابات العام 2022م:

جدول رقم (2) نسبة تمثيل النساء في البرلمان العراقي بعد العام 2003 (الجدول من عمل الباحثة).

السنة	نسبة تمثيل النساء في البرلمان العراقي	عدد المقاعد المخصصة للنساء في البرلمان العراقي	عدد المقاعد التي حصلت عليها دون نظام الكوتا
2010-2006	%25	78	21
2014-2010	%25	82	15
2018-2014	%25	83	20
2021-2018	%25	84	22
الانتخابات المبكرة لعام 2022	%29	97	57

(من الجدول أعلاه يمكن أن نلحظ على أن الارتفاع في نسبة عدد المقاعد التي حصلت عليها المرأة دون الحاجة الى نظام الكوتا في الانتخابات المبكرة التي جرت في العام 2022م، يعكس الجهود المبذولة من قبلهن للتغلب على العديد من العقبات، التي تمثلت بالتحديات الأمنية والاقتصادية وقلة الدعم السياسي).

على الرغم من الزيادة في أعداد مقاعد النساء في البرلمان العراقي، إلا أنه ما يزال تمثيلهن وتأثيرهن في عمليات صنع القرار محدودة وبحاجة إلى تعزيز ودعم أكبر، إذ أنهن يعانين من عدم الوصول إلى المناصب القيادية العليا كهيئة الرئاسة في البرلمان. أما على مستوى اللجان النيابية فإن نسبة تمثيل النساء فيها تعكس التحديات التي تواجه المرأة في المجال السياسي، فقد ترأست بعض اللجان النيابية كلجنة المرأة والأسرة والطفولة، إذ أن هذه اللجنة تهتم بقضايا المرأة والأسرة والطفولة وتشغلها بشكل رئيس النساء لدعم حقوق المرأة في العراق، وفي بعض اللجان توجد نائبات للرئيس مثل لجنة حقوق الإنسان والصحة والبيئة، إذ تلعب النساء ادواراً مهمة في صنع القرار وتوجيه أعمال اللجان كما يشغلن مناصب مقررات في العديد من اللجان البرلمانية مما يتيح لهن دوراً فاعلاً في تنظيم أعمال اللجان وإدارة الجلسات. والجدول أدناه يوضح نسب مشاركتهن في هذه اللجان، وعلى النحو الآتي:

جدول رقم (3) نسبة مشاركة النساء في اللجان البرلمانية الحالية (الجدول من عمل الباحثة)

اللجان النيابية	نسبة النساء	عدد الأعضاء من النساء	العدد الكلي من الأعضاء
لجنة المرأة والأسرة والطفولة	%100	7	جميعهن نساء
لجنة حقوق الإنسان	%40	4	10
لجنة الصحة والبيئة	%30	4	13
لجنة التعليم العالي	%25	3	12
لجنة الخدمات والاعمار	%25	3	12
لجنة الاقتصاد و الاستثمار	%20	2	10
لجنة الشؤون الخارجية	%15	3	20
لجنة الأمن والدفاع	%0	لم تضم نساء	لم تضم نساء

(عبر الجدول أعلاه يمكن ان نلحظ بأن نسبة تمثيل النساء في اللجان البرلمانية داخل البرلمان العراقي متباينة نسبياً، إذ تظهر الإحصائيات بعض التحسن في تمثيل النساء في بعض اللجان، إلا أنهن في لجان أخرى ما زلن يواجهن بعض تحديات الوصول لاسيما في اللجان التي تعد حيوية، وحساسة كلجنة الأمن والدفاع النيابية، لذا فلا بد من تظافر الجهود المستمرة لدعم مشاركتهن، وتعزيز تمثيلهن في مختلف اللجان البرلمانية لضمان تأثير أكبر لهن في عمليات صنع القرار).

ب. الدور القيادي للمرأة في السلطة التنفيذية

يكتسب دور الحكومات أهمية خاصة في إقرار السياسات المتعلقة بخصوص المرأة، والمشاركة بين الرجال والنساء، وإزالة العقبات القانونية التي

تميز ضد المرأة، والحكومات إذا أرادت فهي التي تدفع بالمرأة إلى مراكز القيادات، إلا إن الحكومات ما زال دورها ضعيفا في إيصال المرأة إلى السلطة التشريعية (بلول 2009، 24). يعود التمكين السياسي للمرأة العراقية في السلطة التنفيذية إلى العام 1959م، في حقبة العهد الجمهوري، وهذا دليل على أهمية تمتع المرأة العراقية بالحقوق السياسية، وتحمل المسؤوليات القيادية لهذا سنسلط الضوء على التمثيل السياسي للمرأة العراقية في السلطة التنفيذية بعد العام 2003 (الاتحاد العام لنساء العراق 2002، 21)، وفي الجدول أدناه يوضح الوزارات التي تقلدنها النساء في فترة الحكومات المتعاقبة بعد العام 2003م؛ وعلى النحو الآتي:

جدول رقم (4) نسبة النساء في التشكيلات الوزارية للحكومات العر اقية المتعاقبة بعد العام 2003(الجدول من عمل الباحثة)

فترة الحكم	عدد الوزارات	الوزارات اللاتي تقلدنها النساء
حكومة السيد إياد علاوي لعام 2004	5 من اصل31	هجرة ومهجرين، بلديات والأشغال العامة، العمل و الشؤون الاجتماعية، البيئة، الدولة لشؤون المرأة.
حكومة السيد إبراهيم الجعفري لعام2005	6 من اصل 36	الاتصالات، علوم والتكنولوجيا، هجرة ومهجرين، البيئة، حقوق إنسان، البلديات والاشغال العامة.
حكومة السيد نورى المالكى الأولى للمدة 2010-2006	2 من اصل26	البيئة، حقوق انسان.
حكومة السيد نوري المالكي الثانية للمدة 2014-2010	1 من اصل 42	الدولة لشؤون المرأة.
حكومة السيد العبادي للمدة 2014-2018	2 من اصل 33	الاعمار و الإسكان، الصحة.
حكومة السيد عادل عبد المهدي للمدة 2019-2018	1 من اصل22	التربية، و التعليم.
حكومة السيد مصطفى الكاظمي للمدة 2022-2020	2 من اصل 26	هجرة ومهجرين، وزارة الدولة لشؤون مجلس النواب.
حكومة السيد محمد شياع السوداني للفترة 2022 و لغاية الان	3 من اصل 23	هجرة ومهجرين، المالية، الاتصالات

(توضح الإحصائيات في الجدول أعلاه حالة التراجع في نسبة تمثيل النساء في التشكيلات الوزارية للحكومات العراقية المتعاقبة بعد العام 2003م، ويمكن اجمال هذا التراجع الى الصفقات، الاتفاقات، والتوافقات السياسية التي تحكم تشكيل النظام العراقي، والتشكيلة الحكومية، وليس النظام والمؤسسات؛ فضلاً عن المعوقات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهن).

ج. الدور القيادي للمرأة في السلطة قضائية

دخلت المرأة العراقية في السلطة القضائية في العام 1976م، وقد تم تعيين العديد منهن في مجال الادعاء العام، والقضاء، ولكن ابتداءً من عام 1984، ولغاية العام 2003 عمل النظام السابق على منع المرأة من الالتحاق بالمعهد القضائي، والسلك القضائي، واقتصر الأمر على النساء القضاة اللواتي تم تعيينهن قبل هذا القرار، وكان عددهن يتراوح ما بين (9-11) قاضية (محمد، 2021، 399-400) (الاحمد 2016، 165). وفي الجدول أدناه إحصائية تبين نسب النساء العاملات في السلك القضائي العراقي؛ وعلى النحو الاتي:

جدول رقم (5) نسبة النساء في السلك القضائي العراقي بعد العام 2003 (الجدول من عمل الباحثة).

السنة	اجمالي عدد القضاة	عدد القاضيات	النسبة المئوية للقاضيات
2003	1268	22	1.7
2010	1300	55	4.2
2015	1500	85	5.7
2018	1600	115	7.2
2021	1800	132	7.3
2023	1950	150	7.7
2024	2100	160	7.8

(تم بناء الجدول أعلاه بشكل تقديري وفق المصادر والدراسات والتقارير المتعددة المتاحة حول مشاركة المرأة العراقية في السلك القضائي؛ إذ يلحظ أن نسبة مشاركة النساء في السلك القضائي بعد العام 2003م قد زادت بشكل تدريجي، ولكن بنسب قليلة مقارنة مع عدد القضاة، مما يدل على أنَّ تمثيل المرأة مازال ضعيفاً في السلطة القضائية، فالمعهد القضائي مثلاً _وهو مؤسسة تقوم بإعداد القضاة_ لم يأخذ بنظام الحصص(الكوتا) في مشاركة النساء)

د. الدور القيادي للمرأة في الأحزاب السياسية

بفعل النظام السياسي العراقي السابق لم يكن بأمكان أي امرأة في إنشاء حزب سياسي، لعدة أسباب أبرزها دكتاتورية النظام ما قبل العام 2003م، إلا أنه بعد تغيير ذلك النظام أصبح بمقدورها أن تنشأ حزب سياسي، وهو ما فعلته النائبة في البرلمان العراقي "حنان الفتلاوي" التي تعد أول امرأة تقود حزب سياسي بعنوان "حركة إرادة " بعد خروجها من ائتلاف دولة القانون الذي يرأسه رئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي، وقد صادقت عليها مفوضية الانتخابات في 27 كانون الأول/ ديسمبر من العام 2016م، ومنحت أول إجازة رسمية لتأسيس حزب، ويمكن القول بانها خطوة نوعية، التي ظلت على مدى أكثر من عقد من الزمن دون مستوى الطموح بسبب خضوعها لتوجهات وآراء رؤساء الكتل والتوافقات السياسية، فعلى الرغم من التغيرات التي جرت على الخريطة السياسية، إلا أن تمثيل المرأة مازال دون مستوى الطموح، والبقاء على مجموعة من النساء ضمن التكتلات الحزبية من اللواتي يفتقدن للكفاءة، والمقدرة لأحداث تغييراً أو تطويراً في أوضاع المرأة أو في مسائل سياسية (ماجد 2021، 103-104).

3. مؤشرات تعزيز بيئة مؤاتيه لتمويل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

يرتكز هذا النوع من التعزيز بالسعي نحو تحقيق اتساق السياسات، وتهيئة بيئة مؤاتيه للتنمية المستدامة على جميع المستويات، والذي يمكن تحقيقه عبر:

أ. التمكين الاقتصادي: تسهم مشاركة المرأة للرجل في أغلب الوظائف الإدارية الى رفع مستوى تمثيل المرأة في الجوانب الاقتصادية (النعيمات 2015، 6)، وكون المؤشرات الاقتصادية مهمة في حياة المرأة، لذا فإن أبرز هذه المؤشرات التي سوف نتناولها هي:

- المساواة في الأجور: "إن المساواة في الأجور تعزز رفاهية الأسر، وتزيد من القدرة التنافسية للمؤسسات، وتدفع عجلة التنمية الوطنية، إذ أن الالتزام بالمساواة في الأجور هو التزام بالعمل اللائق والعدالة الاجتماعية والنجاح الاقتصادي" (منظمة شركاء العالم وشركة الحكم بلا تاريخ)، فقد نصت الكثير من الاتفاقيات العالمية، والتشريعات العراقية إلى ضرورة المساواة في الأجور بين الرجل والمرأة، لكونها تقف على قدم المساواة مع الرجل في بذل الجهد الذهني، والبدني ذاته من أجل تحقيق الأنشطة المهنية، وهذا ما أكده الدستور العراقي لعام 2005م كما اسلفنا سابقاً على إن:" العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييزٍ بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب..."، كذلك نصت المادة 22 الفقرة الأولى منه على أن: "العمل حق لكل العراقيين"، وكذلك جاء في قانون العمل العراقي رقم 37 لسنة 2015م في المادة (53) فقرة (5) على أن: " المساواة بين أجر المرأة والرجل عن عمل ذي قيمة متساوية".
- دعم ريادة الأعمال النسائية: تمثل ريادة المرأة للأعمال استراتيجية مهمة للتمكين الاقتصادي للمرأة، والحد من عدم المساواة بين الجنسين؛ فقد اكتسب مسألة تعزيز ريادة المرأة للأعمال زخماً على مدى العقد الأخير، وبات يعد نهجاً قيماً لإيجاد فرص عمل ضمن بيئة تميز بشكل عام بين النساء والرجال، وتلعب تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات اليوم، وبشكل خاص الهواتف النقّالة، والإنترنت، وأجهزة الكمبيوتر دوراً مهماً في تسريع نمو الأعمال التجارية، إذ أصبحت المهارات الرقمية أساسية لابتكار نماذج الأعمال التجارية، وتطوير خطط العمل، وزيادة رؤوس الأموال، والتفاعل مع أصحاب المصلحة والعملاء، وبناء الشبكات والعلاقات الاجتماعية المهنية (الاسكوا- الامم المتحدة 2022)، فقد تبنى البرنامج الحكومي لدولة رئيس الوزراء السيد محمد شياع السوداني برنامجاً لتمكين المرأة عبر توجيه المصارف كافة بتخصيص 25% من القروض الميسرة للنساء المعيلات، والأرامل، والناجيات من النزاع، ودعم مشاريعهن الاستثمارية، كما إلزام المصارف كافة بعدم التمييز بين المرأة والرجل في الوصول الى الخدمات المالية الذي يُعد إصلاحاً إيجابياً لتمكين المرأة اقتصادياً ضمن مؤشرات البنك الدولي للمرأة، وتوجيه المصارف الحكومية كافة بالتنسيق مع البنك المركزي لغرض رفع مستوى القروض الميسرة للنساء، وإطلاق مُنح مالية لتمويل المشاريع الصغيرة، والمتوسطة للنساء، وفي هذا المجال أطلقت مبادرة القروض الصغيرة للنساء اللآتي تم تدريبهنَّ على الإدارة المالية بالتعاون مع البنك الدولي، ورابطة المصارف العراقية، ومنح ما يقارب(30 سيدة متدربة) قروضاً لتأسيس مشاريع صغيرة تُعزز الاستقلال المالي للنساء، وتعزز دخولهن في مجال ريادة الأعمال، والتعاون مع منظمة الهجرة الدولية في العراق لمنح قروض لـ(486) امرأة، وتوفير فرص عمل بدوام كامل لـ(2042) امرأة (الامانة العامة لمجلس الوزراء العراقي 2023).

ب. دعم المنظمات النسائية والمجتمع المدني: عملت المنظمات النسائية في العراق على تحسين وضع المرأة عن طريق توفير الدعم اللازم لتمكين المرأة من المشاركة الفاعلة في المجتمع المدني، وصنع القرار، وعززت دورها في تنمية المجتمع، وبناء السلام والاستقرار، كما وفرت برامج تدريبية، وتعليمية للنساء، وقدمت الدعم الفني، والمالي للمشاريع التي تنفذها المرأة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وشجعت المرأة على المشاركة في الحوارات، والنقاشات حول القضايا الاجتماعية والسياسية، فضلاً عن ذلك عززت الحوار، والتفاعل بين المنظمات المدنية، والمؤسسات الحكومية والدولية، مما عزز الشراكة بينهما بغية تطوير المجتمع، وتحسين وضع المرأة، وفي النهاية فإن تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة مهم في مجال المشاركة في الانتخابات، والعمل على زيادة الوعي السياسي، وتوفير المزيد من الفرص للمرأة للمشاركة في الحياة العامة، سواء في المجتمع المدني أو الحكومة أو القطاع

الخاص (العزاوي 2009، 7). كما اسهمت منظمات المجتمع المدني المختصة بحقوق المرأة بدور كبير في إقرار نظام الحصص(الكوتا) كمادة دستورية فقد حدد دستور (2005) تمثيلاً نسبياً للمرأة، وهو نسبة لا يقل عن (25%)، فضلا عن ذلك دخول المرأة للعمل، وقيادة عشرات منظمات المجتمع المدني المختلفة التي تدعم عمل المرأة، وتشجعها على اتخاذ القرارات الخاصة بها بعد عام 2003 في المجتمع (محمد، 2021، 96).

ج. الرعاية الصحية والاجتماعية: تكون بخلق اليات جديدة، وتأسيس علاقات منتظمة من قبل الحكومات مع منظمات المجتمع المدني عبر مؤسسات متخصصة كشبكات الرعاية او الحماية الاجتماعية، مما يُسهم في نشوء ضمان اجتماعي جديد وكفء للتعامل مع ظواهر، ومشكلات الأمن الإنساني، وفي هذا الصدد نشير إلى صندوق الرعاية الاجتماعية في العراق الذي تأسس في العام 1980، والذي تحول الى شبكة الحماية الاجتماعية الذي يشمل شريحة كبيرة من الفقراء المحتاجين الى دعم حكومي لتلبية متطلباتهم الحياتية (الكريم 2010، 60). اما بخصوص الرعاية الصحية للمرأة العراقية فقد مرت بتحولات كبيرة نتيجةٌ للتغيرات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية التي مرت بها البلاد، فعلى الرغم من احراز العراق تقدماً مهما في مجال العناية بصحة الأمهات، والرعاية الصحية، الا انه ما تزال هناك حاجة الى الكثير من الجهود للارتقاء بهذا المجال، إذ ان هناك حالات عديدة تتم فيها الولادات بعدم وجود إشراف طبي، فضلاً عن معاناتهن من ارتفاع ضغط الدم، والتهاب المفاصل، وفقر الدم وهن يسعين للحصول على الرعاية الصحية (ا. علي، التمكين السياسي للمرأة و اثره في التنمية المستدامة 2020، 288).

الخاتمة:

بعد البحث والتحليل في موضوع الدراسة يلحظ مما تقدم؛ أن تعزيز الوعي السياسي للمرأة العراقية يُمثل عنصراً اساسياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فقد أظهرت الأدبيات على أن هناك علاقة وثيقة، وترابطية فيما بين مستوى الوعي السياسي للمرأة العراقية، ومشاركتها الفاعلة في الحياة السياسية، مما يُسهم في تعزيز قدرتهن على التأثير بشكل إيجابي على صياغة السياسات العامة، ودعم التنمية المستدامة. فعلى الرغم من التحسن الملحوظ في الوعي السياسي للمرأة العراقية، إلا أنه ما تزال العادات، والتقاليد، والمعتقدات الثقافية تُمثل عائقاً قبالة المشاركة السياسية للمرأة العراقية وتقيدها، وعليه تم الوصول إلى عدة استنتاجات رئيسة تشمل الجوانب الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية؛ ومن هذه الاستنتاجات هي:

1. تحسين الوعي السياسي للمرأة العراقية ينعكس إيجابياً على المساواة بين الجنسين، ويُعزز التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، فالنساء اللواتي يتمتعن بوعي سياسي أعلى يسهمن في صياغة سياسات أكثر شمولية، وفعالية، مما يُحقق تقدماً ملموساً في مجالات التعليم، والصحة، والعمل، مما يُحقق اهداف التنمية المستدامة.
2. يعكس الوعي السياسي للمرأة العراقية البيئة المحيطة بها، فالظروف الاجتماعية، والاقتصادية تؤثر على مدى إدراكها للقضايا السياسية، فالتغيير بهذه الظروف سينعكس على ادراكها للقضايا السياسية نتيجةٌ للترابط ما بين العوامل المجتمعية، والسياسية.
3. ساعدت الأطر القانونية، والتنظيمية الداعمة لمشاركة المرأة في السياسة عبر نظام الكوتا على تعزيز الوعي السياسي للمرأة العراقية.
4. يمثل الوعي السياسي خطوة أساسية لانخراط المرأة العراقية في الانتخابات، الأحزاب السياسية، والمساهمة في صناعة القرارات السياسية، مما يُعزز الديمقراطية، والتنمية المستدامة.
5. يرتبط الوعي السياسي ارتباطاً وثيقاً بالتمكين الاقتصادي للمرأة لكون النساء اللواتي يتمتعن بالاستقلال الاقتصادي يكن أكثر قدرة على المشاركة في العمليات السياسية، والتعبير عن آرائهن.
6. لعبت منظمات المجتمع المدني دوراً اساسياً في تعزيز الوعي السياسي للمرأة العراقية عبر برامج التدريب التي تقدمها، وورش العمل وحملات التوعية؛ فهي تُمثل وسيلة ربط مابين الحكومة والمجتمع المحلي لتعزيز حقوق المرأة.

تعزيز الوعي السياسي للمرأة العراقية في ظل أهداف التنمية المستدامة يتطلب مجموعة من التوصيات، والاستراتيجيات المتكاملة التي ندرج بعض منها، على النحو الآتي:

1. تطوير المناهج التعليمية في العراق عبر إدراج موضوعات حول حقوق المرأة، وأهمية مشاركتها السياسية في المناهج الدراسية على جميع المستويات.
2. تشجيع وسائل الإعلام المحلية على تسليط الضوء على قصص نجاح النساء في السياسة، ودورهن في صنع القرار.
3. تقديم برامج دعم للنساء تساعدهن على تحقيق التوازن بين العمل، والمسؤوليات الأسرية.
4. تنظيم برامج تدريبية للنساء لتطوير مهارات القيادة، والإدارة، والسياسات العامة.
5. تشجيع النساء على الترشح للمناصب السياسية عن طريق تقديم الدعم المالي، والمعنوي.
6. تأسيس شبكات دعم للنساء الناشطات في السياسة لتبادل الخبرات والتجارب.
7. هذه التوصيات تهدف لخلقِ بيئة تدعم، وتعزز مشاركة المرأة العراقية في الحياة السياسية، مما يُسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية.

المصادر والمراجع

اللقاني، أ. والجمل، ع. (1996). *معجم المصطلحات التربوية و المعرفة في المناهج وطرق التدريس* (المجلد 1). القاهرة: عالم الكتب.

أبصير، أ. وبوفراس، ر. (بلا تاريخ). المشاركة السياسية للمرأة في أفريقيا على ضوء التجارب القانونية. *مجلة القانون الدستوري والمؤسسات*، 2(3).

الاتحاد العام لنساء العراق. (2002). *المرأة العراقية: ارادة االكتفاء وتحديات الحصار الجائر* (المجلد 1). مطبعة سعيد.

الاسكوا- الامم المتحدة. (2018). *موجز سياسات: النساء في القضاء: نقطة انطلاق نحو تحقيق العدالة بين الجنسين*. بيروت: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا).

الاسكوا- الامم المتحدة. (2022). *المرأة إلى ريادة الاعمال في المنطقة العربية: دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات*. تم الاسترداد من https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/propelling-women-entrepreneurship-arab-region-arabic.pdf

الامانة العامة لمجلس الوزراء العراقي. (2023). *دائرة تمكين المرأة تشارك في أعمال المؤتمر الاقليمي الخاص بالمشاركة الاقتصادية للمرأة في الوطن العربي*. تم الاسترداد من https://cabinet.iq/ar/category/tQYBH8fWLvlZHsi8fWLvlZHsi/tQYBH

الامم المتحدة. (2013). *مشاركة المرأة العربية في العمل السياسي تحديات واقتراحات*. نيويورك: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا).

الجهاز المركزي للاحصاء-قسم احصاءات التنمية البشرية. (2021). *تقرير المرأة والرجل*. العراق: وزارة التخطيط.

اللجنة العالمية للبيئة والتنمية. (1989). *مستقبلنا المشترك*. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون .

إمام، إ. (2006). *الديمقراطية والوعي السياسي* (المجلد 1). القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.

علي، أ. (2020). التمكين السياسي للمرأة واثره في التنمية المستدامة. *المجلة السياسية والدولية*، 1(43).

وبستر، ا. (1989). *مدخل إلى علم اجتماع التنمية*. (عبد الهادي محمد والي وعبد الحليم الزيات، المترجمون) الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

سويدان، ب. (2018). تمكين المرأة سياسيا في الديمقراطيات الناشئة (المرأة العراقية أنموذجا). مجلة قضايا سياسية، (52).

الشمري، ب. والجاف، س. (بلا تاريخ). *تمثيل رمزي للمرأة في حكومة الكاظمي يحي مطالبات الكوتا*. تم الاسترداد من http://www./alaraby.com.uk

برنامج الامم المتحدة الانمائي في العراق. (2012). *التمكين االقتصادي للمرأة*. الامم المتحدة.

جواد، ب. (2010). المرأة العراقية والديمقراطية. *مجلة العلوم السياسية*، (41).

هاشم، ت. وشلال، س. (2019). المشاركة السياسية للمرأة في الانتخابات العراقية بعد عام2003. *مجلة كلية التربية الاساسية جامعة بابل*، (43).

حبيب، ج. (2016). *الممارسة العامة منظور حديث فى الخدمة االجتماعية*. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

جمعية المحامين والقضاة الامريكيين. (2006). *وضع المرأة في العراق: تحديث لتقييم امتثال العراق القانوني والواقعي للمعايير القانونية الدولية*.

العثمان، ح. (2006). مشاركة المرأة الاردنية في التنمية البشرية الواقع والمعوقات. *مجلة مؤتة للبحوث والدراسات - العلوم الإنسانية*، 21(3).

محمد، ح. (2021). واقع التمكين السياسي للمرأة العراقية وسبل النهوض بها التحديات والافاق المستقبلية دراسة تحليلية من منظور علم الاجتماع السياسي. مجلة الاداب، (139).

محمد، ح. (2022). التحديات المجتمعية لمشاركة المرأة العراقية في الحياة السياسية دراسة تحليلية من منظور سوسيولوجي. *مجلة القادسية للعلوم الانسانية*، 25(2).

النعيمات، خ. (2015). *تمكين المرأة*. الولايات المتحدة الامريكية: مؤسسة أنيرا .Anera

نزال، د. (2006). *المرأة والانتخابات المحلية قصص نجاح*. القدس: منشورات مفتاح.

الطيار، ر. (2011). التنظيم القانوني لانتخاب اعضاء مجلس النواب لعام 2010 (دراسة في قانون الانتخابات العراقي رقم 16 لعام 2005 المعدل و الانظمة الانتخابية). *مجلة اهل البيت (عليهم السلام)*(11).

جابر، ز. (2016). *الكوتا في النظام السياسي العراقي بعد 2005*. رسالة ماجستير (غير منشورة). بغداد/ العراق: جامعة بغداد- كلية العلوم السياسية.

البراوي، ز. (2006). *الوعي السياسي وتطبيقاته "الحالة الكردستانية نموذجا*. دهوك- العراق: خاني دهوك.

العزاوي، س. (2009). *الوضع الاسري للمرأة العراقية وانعكاساته على المشاركة في العملية السياسية*. ديالى- العراق: مركز أبحاث الطفولة والامومة.

الدين، س. (2006). *المرأة العربية في البرلمان: التمكين الجنساني* (المجلد 1). بيروت- لبنان: دار النهضة العربي.

العساف، س. ناجي، س. (2013). *المرأة العراقية بين ديمقراطية الاحتلال الامريكي ومبدأ التدخل الانساني*. دار الجنان للنشر والتوزيع.

مهدي، س. (2022). *دور المرأة في الحياة السياسية: العراق وتونس دراسة مقارنة*. أطروحة دكتوراه (غير منشورة). بغداد- العراق: جامعة بغداد- كلية العلوم السياسية.

ابراهيم، ش. والطائي، م. (23 ابريل، 2012). دور وسائل الاتصال الحديثة في التوعية الانتخابية في العراق. *مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية*، 4(16)، 118-137.

الياس، ش. (2021). التمكين السياسي للمرأة العراقية بعد عام 2005: المعوقات والحلول. *مجلة تكريت للعلوم السياسية*، (26).

بلول، ص. (2009). التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع. *مجلة دمشق للعلوم االقتصادية والقانونية*، (2).

الأسود، ص. (1990). *علم الاجتماع السياسي* (المجلد بدون طبعة). بغداد: جامعة بغداد.

المعموري، ص. (2016). *الارهاب والتنمية البشرية في البلدان العربية* (المجلد 1). عمان-الاردن: دار الرضوان للنشر والتوزيع.
الحسيني، ص. (2017). *الوعي السياسي في الريف* (المجلد 1). المانيا: المركز الديمقراطي العربي.
الجابر، ض. (2006). *نظام الكوتا النسائية في مجلس النواب العراقي*. تم الاسترداد من مركز الفرات للتنمية والدراسات االستراتيجية: www. Fcdrs.com
سالم، ع. (2017). *جامعة الدول العربية ودورها في العراق بعد أبريل 2003*. دار بدائل للنشر والتوزيع.
السعدي، ع. (2016). *أبحاث في التنمية المكانية والسكان في العراق* (المجلد 1). عمان- الاردن: دار امجد للنشر والتوزيع.
احمد، ع. مثنى، ه. (2011). السلوك السياسي للمرأة العراقية. *مجلة العلوم السياسية*، (42).
سردار، ع. (2015). *التنمية المستدامة* (المجلد 1). عمان- الاردن: دار الراية للنشر والتوزيع.
الفردي، ع. (2010). *الوعي السياسي في الاعلام* (المجلد دون طبعة). الرياض: دار طويق للنشر والتوزيع.
محمد، ع. وداود، م. وخضير، ا. (2015). *التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد*. (جامعة ديالى، المحرر) ديالى (67).
بكاره، ع. (2000). *تجديد الوعي*. دمشق: دار القلم.
ليلة، ع. (2013). *المجتمع المدني العربي: قضايا المواطنة وحقوق الانسان*. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية.
حماده، ع. (2005). *الوعي و التحليل السياسي* (المجلد 1). دار الهادي.
المشهداني، ف. (2012). سياسات تمكين المرأة البرامج والمعوقات: رؤية اجتماعية. *مجلة العلوم التربوية والنفسية*، (88).
معلوف، ل. (2007). *المنجد في اللغة* (المجلد 32). بيروت: دار المشرق.
زنط، م. غنيم، ع. (2006). *التنمية المستدامة إطار فكري*. المنارة (1).
أحمد، م. (2012). تمكين المرأة العراقية في مجالات التنمية. *مجلة الاقتصادي الخليجي*، (23).
علي، م. (2012). *الاتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة*. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
مرعي، م. (2022). دور منظمات المجتمع المدني في مرحلة ما بعد النزاع: العراق نموذجا. *المجلة الدولية للسياسات العامة*، (2).
الحورش، م. (2012). *الوعي والمشاركة السياسية لدي المواطن اليمني*. رسالة ماجستير، كلية الاداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط، عمان.
حجازي، م. (2007). *الوعي السياسي في العالم العربي* (المجلد 1). الاسكندرية: دار الوفاء.
حمودة، م. (1981). *التنمية الاجتماعية*. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
الناجي، م. (2019). *التمكين السياسي للمرأة: المفاهيم ومعوقات ومزايا –حالة العراق نموذجاً-*. بغداد-العراق: مجلس النواب- دائرة البحوث ،قسم البحوث، الدورة النيابية4/السنة التشريعية 1/الفصل التشريعي1.
خشيم، م. (2010). معوقات تمكين المرأة في البلدان العربية : الواقع والطموح. *مجلة شؤون عربية*، (141).
كافي، م. (2017). التنمية المستدامة (المجلد 1). عمان- الأردن: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع.
منظمة شركاء العالم وشركة الحكم. (بلا تاريخ). *المساواة بين الجنسين في قانون العمل العراقي وسياسة العمالة العراقية*. تم الاسترداد من https://www.partnersglobal.org/wp-content/uploads/2022/09/Gender_Equality_in_Labor_Law_and_Labor_Policies_Arabic.pdf
جرادات، م. (2006). *الاحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي* (المجلد 1). عمان: دار اسامه للنشر.
صالح، م. وحسين، ت. (17 حزيران، 2023). الجامعة ودورها في تنمية الوعي السياسي لدى الشباب دراسة ميدانية في جامعة السليمانية. *الاداب*، (145)، 237-264.
احمد، ن. وأبو القاسم، ل. (2017). مفهوم وأهمية الوعي السياسي تجاه الدولة والمجتمع. *مجلة تكريت للعلوم السياسية*، 3(9)، 152-167.
الكريم، ن. (2010). الامن الانساني والتنمية البشرية. *مجلة المفتش العام*، (1).
شرابي، ه. (1993). *النظام الابوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي* (المجلد 2). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربي.
ماجد، ه. (2021). *التمكين السياسي للمرأة في الدول العربية العراق ولبنان دراسة "مقارنة"*. رسالة ماجستير (غير منشورة). بغداد- العراق: كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد.
الأحمد، و. (2016). *التمكين السياسي للمرأة العربية - دراسة مقارنة*. الرياض: مركز الابحاث الواعدة في البحوث ودراسات المرأة.
دعبس، ي. (2005). *المجميات الاجتماعية والتنمية المتواصلة*. الاسكندرية: البيطاش سنتر للنشر والتوزيع.

References

Alwan, B., Qati, S., & Ali, I. (2021). Iraqi women's leadership and state-building. *Journal of International Women's Studies, 22*(3).
Ballington, J., Davis, R., Reith, M., & Others. (2012). Empowering women for stronger political participation. U.N.: UNDP and NDI.
Ciegis, R., & Others. (2009). The concept of sustainable development and its use for sustainability scenarios. *Engineering Economics, 2*.
Fompson, M., & Others. (1990). *Cultural theory*. San Francisco: Westview Press.
Makki, L., & R. G. (2023). Women's political participation in Iraq. *UN Women – Promoting Women's Political Empowerment.*